المقدمة

تقرير الرقابة المطروح اليوم على طاولة الكنيست هو النشرة العاشرة لمكتب مراقب الدولة الذي يتناول الهجوم الإرهابي القاتل في السابع من تشرين الأول/أكتوبر وحرب السيوف الحديدية، ويشمل التقرير نتائج الفحص والتي تتعلق بإدارة البنى التحتية والخدمات الحيوية في حالات الطوارئ.

يتضمن التقرير فصلين:

- **الاستعداد لحالات الطوارئ في قطاع الطاقة في ضوء حرب السيوف الحديدية وعملية "الأسد الصاعد" -الوقود، الغاز المسال (غاز الطهي) والغاز الطبيعي.**
- **الاستعداد والجاهزية لقطاع الكهرباء لحرب السيوف الحديدية والإجراءات التي اتُّخذت في هذا القطاع خلال الحرب.**

قررت اللجنة الفرعية للجنة شؤون مراقبة الدولة في الكنيست عدم وضع هذين الفصلين كاملين على طاولة الكنيست، والاكتفاء فقط بنشر أجزاء منهما، وذلك حفاظًا على أمن الدولة، وفقًا للمادة 17 من قانون مراقب الدولة لسنة 1958 [النص المدمج].

الجبهة الداخلية الإسرائيلية معرّضة لتهديدات مستمرة – سواء كانت تهديدات أمنية من دول ومنظمات معادية، أو كوارث طبيعية محتملة، مثل الزلازل أو أمواج التسونامي أو الحرائق. وبناءً على ذلك، قد تواجه دولة إسرائيل حالات طوارئ من دون إنذار مسبق، وقد تؤثر على القطاع الاقتصادي وقد تسبب بعرقلته بشكل ملموس. تعامل ناجح مع حالات الطوارئ مرتبط مباشرة بمستوى الاستعداد لها في أوقات السلم الاعتيادية. إن تخصيص الموارد لإعداد البُنى التحتية وبدء العمليات مسبقًا يتيح القيام بعمل سريع ودقيق وقت حدوث الأزمات، ممّا يسهم في تقليل الأضرار وضمان استمرارية الأداء الوظيفي للاقتصاد.

تُعتبر البُنى التحتية للطاقة، التي تشمل منشآت إنتاج وتخزين الطاقة، شبكات الكهرباء، منشآت الوقود، غاز الطهي والغاز الطبيعي، من البُنى التحتية الحيوية لعمل الاقتصاد. بالنظر لأهميتها الكبيرة، هناك حاجة للاستعداد المسبق لحمايتها من التهديدات والتشويشات التي قد تنشأ نتيجة حالات الطوارئ أو الأعطال التقنية. يُعدّ الإعداد الصحيح للبنى التحتية للطاقة والكهرباء لمواجهة حالات الطوارئ شرطًا أساسيًا لضمان استمرارية العمل وتقليل الأضرار أثناء الأزمة.

<u>الاستعداد لحالات الطوارئ في قطاع الطاقة على ضوء حرب السيوف الحديدية وعملية "الأسد الصاعد" – الوقود، غاز الطهي والغاز الطبيعي</u>

في هذا التقرير تم فحص مجموعة من المواضيع المتعلقة بضمان استمرارية تزويد الطاقة في دولة إسرائيل أثناء حالات الطوارئ، على ضوء التحديات والمخاطر التي واجهها قطاع الطاقة خلال حرب السيوف الحديدية.

وجدنا أنه لا توجد في إسرائيل أنظمة وطنية شاملة في قطاع الطاقة، وهذا الوضع يصعّب على وزارة الطاقة انتهاج سياسة طويلة الأمد لإدارة جميع الجوانب المتعلقة بقطاع الطاقة بشكل منتظم والتعامل مع التحديات المستقبلية لهذا القطاع.

على سبيل المثال، حتى تاريخ انتهاء اعداد هذا التقرير، لا توجد في إسرائيل تشريعات خاصة بقطاع الوقود أثناء حالات الطوارئ، وهذا الأمر من شأنه أن يعرقل تنظيم الاحتفاظ بمخزون من الوقود لحالات الطوارئ ويؤثر على جاهزية سوق الوقود في أوقات الطوارئ. كما أنه لا توجد في إسرائيل سياسة ممنهجة تساعد على تعزز الأمن المتعلق في الطاقة كما هو متبع في دول الاتحاد الأوروبي، ولم تعتمد وزارة الطاقة بعد السياسة المعمول بها في الاتحاد الأوروبي أو أي سياسة أخرى في هذا المجال.

يوصي التقرير على وزارة الطاقة بإجراء عملية منظمة لاستخلاص الدروس والعبر من حرب السيوف الحديدية وعملية "الأسد الصاعد"، وابعادها على قطاع الطاقة، والعمل على تعزيز استراتيجية وطنية شاملة لقطاع الطاقة، بما في ذلك المضي قدمًا في تنظيم قانون قطاع الوقود في أوقات الطوارئ. خلال حرب السيوف الحديدية وعملية "الأسد الصاعد"، تزايدت أهمية نشاط مصفاة الوقود في حيفا. لذلك، يوصي التقرير بأن يعمل المجلس الوطني للاقتصاد، بالتعاون مع وزارة الطاقة، مجلس الأمن القومي، ووزارة المالية بدراسة الفرضيات الأساسية لقرار الحكومة رقم 1231، الذي بموجبه تقرر وقف نشاط مصفاة الوقود في حيفا، والمخطط وفقًا لخطة العمل متعددة السنوات للمجلس الوطني للاقتصاد حتى عام 2029، وإيجاد طرق لضمان تلبية احتياجات الطاقة لإسرائيل والاستفادة من الدروس والعبر المستفادة من حرب السيوف الحديدية. بناءً على ذلك، يجب على وزارة الطاقة، بالتنسيق مع هيئة الطوارئ الوطنية ووزارة المالية وكافة